المستشارون الاقتصاديون السوفيت في سوريا 1967-1985

أ.د. عبد الكريم حسين الشباني

م. رنا جبوري موسى

جامعة القادسية / كلية الاداب

rana.mousa@qu.edu.iq

ملخص البحث :

تعالج هذه الدراسة موضوع وصول المستشارون الاقتصاديين الى سوريا من خلال الاتفاقيات والمعاهدات التجارية التي عقدت بين البلدين ومهدت الى وصول عدد كبير من الخبراء والمستشارين السوفيت الى سوريا من اجل تقديم الخبرة اللازمة للنهوض بالواقع الاقتصادي في البلاد وبالفعل وصل عدد كبير من الخبراء والمستشارين الاقتصاديين الى سوريا وعملوا العديد من المشاريع الاقتصادية التي اسهمت وبشكل فعال برفع الواقع الاقتصادي السوري في تلك الفترة .

الكلمات المفتاحية : المستشارون ، الاقتصاد ، المشاريع ، الاتحاد السوفيتي

Soviet economic advisors in Syria 1967-1985

L. Rana Jabouri Musa

Al-Qadisiyah University / College of Arts

rana.mousa@qu.edu.iq

Research Summary :

This study deals with the issue of the arrival of economic advisors to Syria through trade agreements and treaties that were concluded between the two countries and paved the way for the arrival of a large number of Soviet experts and advisors to Syria in order to provide the necessary expertise to advance the economic reality in the country. Indeed, a large number of experts and economic advisors have arrived in Syria and worked Many economic projects that effectively contributed to raising the Syrian economic reality in that period.

Keywords: consultants, economy, projects, Soviet Union

المقدمة

استقطب معرض دمشق الدولي الذي أُقيم في عام 1945، الكثير من الدول العالمية الكبرى كالاتحاد السوفيتي والمانيا وبلجيكا وغيرها من الدول الاوربية الاخرى، والتي تسابقت من اجل كل ما هو حديث ومتطور من انجازاتها الصناعية والزراعية والفنية، فكان هذا المعرض حدث مهم في المنطقة العربية، وقد شارك فيه الكثير من الدول الغربية فضلا عن مشاركة الاتحاد السوفيتي فيه .

لقد شهدت الجمهورية العربية السورية خطر الحصار الاقتصادي الذي فرضته عليها الدول العظمى كبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بعد الاستقلال السوري من أجل الضغط على سوريا للتوجه لطلب المساعدة من المعسكر الغربي واجبارها على الخضوع لسيطرتها، فحاولت سوريا بشتى الطرق فك هذا الحصار، وارسلت وفود كثيرة الى دول اوروبا الغربية مثل (بلجيكا ، والمانيا الغربية) لكن دون فائدة؛ لان الدول الغربية هذه رفضت تقديم المساعدات الاقتصادية او منح البلاد قروض لفترات طويلة يستطيع من خلالها النهوض، بل كانت هذه الدول الاوروبية تريد تقييد الاقتصاد السوري وتكبده بقيود ثقيلة لسنوات طويلة، فكان التوجه نحو الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي.

أن اهمية الاتحاد السوفيتي وموقفه المساند الى سوريا سببا في اختيار عنوان البحث وقد أشتمل البحث على مبحثين وخاتمة أضافة الى قائمة المصادر . درس المبحث الاول المعنون (أستقدام المستشارون الاقتصاديون السوفيت الى سوريا) اهم الاحداث التي حصلت وادت الى لجوء سوريا الى الكتلة الشرقية والمتمثلة بالاتحاد السوفيتي . وبين المبحث الثاني (المشاريع الاقتصادية واثر المستشارين في تطويرها) أهم الاتفاقيات والمعاهدات التجارية بين البلدين أدت الى وصول عدد كبير من الخبراء والمستشارين السوفيت للنهوض بهذا الجانب الحيوي بالبلاد .

المبحث الاول : استقدام المستشارين السوفيت الى سوريا

تصاعد التعاون السوري السوفيتي وعلى مستويات مختلفة بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، اذ ادرك السوريون نتيجة الثقة بالغرب والتعاون معهم بسبب اطماعهم في المنطقة العربية [1] .

فقد تم التوقيع على اتفاقيه للتبادل التجاري بين سوريا والاتحاد السوفيتي في السادس عشر من تشرين الثاني عام 1955، اذ تُصدر سوريا بموجبها المحاصيل الزراعية بما فيها القطن وتستورد السلع الصناعية كالآلات الزراعية والسيارات والكيماويات، وكانت ردة الفعل للشعب السوري على الاتفاقية السوفيتية السورية التجارية جيدة فكتبت الجريدة الرسمية السورية في عام 1955 : " **قلّما كانت الدول الغربية تشتري من عندنا مما يؤدي الى ضعف شديد في الاقتصاد السوري ويلحق به الكساد، واستمر الوضع على ذلك الى ان تم التوقيع على الاتفاقية التجارية على قدم المساواة وذات فائدة مشتركة للطرفين السوفيتي السوري، وسيقوم الاتحاد السوفيتي حسب الاتفاقية هذه ببيع بضائعه لنا مقابل ان يشري منتجاتنا** "(2) .

وازداد التبادل التجاري مع الاتحاد السوفيتي من (25) مليون ليرة سورية في عام 1955 الى نحو 71 مليون ليرة سورية في عام 1956، وفي الثالث والعشرين من عام 1955 قام وزير الخارجية السوفيتي شبيلوف بزيارة الى دمشق، اذ قدّم الوزير عرضاً لمساعدات اقتصادية سوفيتية من اجل بناء صوامع لخزن الحنطة وكذلك بناء خط حديدي يصل ميناء اللاذقية بمنطقة الجزيرة وكذلك عدد من المطارات وسد الفرات، لقد سبق هذه الزيارة بعثة هندسية سوفيتية تضم عدد من الخبراء والمهندسين السوفييت جاءت الى سوريا من اجل دراسة مستفيضة للمشاريع التي تنوي سوريا اقامتها علي اراضيها [3] .

---

[1] هيلين دانكوس كارير، السياسة السوفيتية في الشرق الاوسط ، ترجمة اسكندر أحمدوف ، بيروت ، 1973، ص63 .

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، العدد 32، 1955 ، ص1236.

[3] المصدر نفسه ، ص1236 .

شهد عام 1956 اتفاق المسؤولين في موسكو ودمشق على عقد اتفاقية تجارية عام 1956 لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، وتم التصديق على تلك المعاهدة بموجب القانون المرقم 169 عام 1956 [4]، وفي اذار عام 1957 سافر وفد حكومي اقتصادي عسكري يتكون من خالد العظم وزير الدفاع وعضوية توفيق نظام الدين رئيس الأركان وفاخر الكيالي وزير المالية وأمين نفوري السفير السوري لدى الاتحاد السوفيتي وجمال الدين الفرا، سافر الى موسكو من اجل الاتفاق على عدد من المطالب التي تراها سوريا ضرورية في رفع المستوى الاقتصادي للبلاد كبناء ابنية لتخزين الأسلحة والعتاد للجيش، كذلك ضرورة اقامة شبكة للمواصلات والنقل لنقل المحاصيل من الجزيرة الى اللاذقية، كذلك استثمار الثروة المعدنية والبترولية وتنفيذ خطة اقتصادية طموحة لرفع المستوى الاقتصادي للبلد، وقد كان للوفد الحكومي عدد من المطالب وهي كالاتي[5] :

1. تمديد مدة تسديد الاستحقاقات لصفقات السلاح الى عشر سنوات .
2. تنفيذ مشاريع ابنية ومخازن الجيش وتسديد النفقات على شكل اقساط .
3. تنفيذ المشاريع العمرانية والبنى التحتية للبلاد بالاتفاق على تسديد نفقاتها على شكل اقساط .
4. تقديم المساعدة للحكومة السورية في عملية التبادل التجاري ولا سيما فيما يخص المحاصيل الزراعية .

لقد تمت موافقة الاتحاد السوفيتي على المطالب السورية وتم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بها في السادس من اب عام 1957، فضلا عن ذلك فقد قام وفد سوري عسكري اقتصادي برئاسة وزير الدفاع (خالد العظم) بزيارة الى موسكو استغرقت عدة ايام في الرابع والعشرين من تموز عام 1957 [6]، تم خلالها اجراء عدة مباحثات الاقتصادية بين الجانبين السوري والسوفيتي، تم التوصل في نهاية المباحث الى اتفاق اقتصادي وتقني من دون فرض

---

[4] جوردون هـ توري، السياسة السورية والعسكريون 1945-1958، ترجمة : محمود فلاحة ،1969،ص361 .

[5] م.م.ن.س ، د.ش 6، ج 7، اذار عام 1957 ، ص169 .

[6] اسكندر احمدوف، المصدر السابق، ص174 .

شروط تعجيزية، وان هذا الاتفاق يتعلق بصورة اساسية بمشروع بناء (سد الطبقة) على نهر الفرات [7] ، وحسب ما مبين من محاضر مجلس النواب السوري في الملحق رقم (2) .

تساعدت الزيارات المتبادلة بين الوفود السوفيتية والسورية لتأطير سبل التعاون بين البلدين من خلال الاتفاقيات والمعاهدات المتنوعة وفي مختلف الميادين، وبما يخدم تعزيز العلاقات بين البلدين، وتكللت تلك الزيارات والمفاوضات بين مسؤولي البلدين بالتوقيع على اتفاقية تجارية بين البلدين بتاريخ الثامن والعشرين من تشرين الاول عام 1957، وبموجب هذه الاتفاقية وافق الاتحاد السوفيتي على تقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية وكذلك الخبراء للمشاريع التي تنوي حكومة سوريا تنفيذها في البلاد، كما وتعهدت حكومة الاتحاد السوفيتي بالمساهمة في الانماء الاقتصادي السوري في عده مجالات منها : انشاء الخطوط الحديدية، ومراكز توليد الكهرباء المائية والحرارية، واجهزة الري وشبكاته وري المراعي لتربيه الماشية، وبناء الجسور للطرق للسيارات، ومعمل للسماد الازوتي الذي يُستخدم للنباتات والمحاصيل الزراعية، وتنظيم مختبر زراعي للبحوث العلمية [8] .

المبحث الثاني : المشاريع الاقتصادية واثر المستشارين في تطويرها

باشرت وفود الخبراء السوفييت باجراء عمليات التنقيب الجيولوجي من اجل اكتشاف الموارد الطبيعية من اجل انقاذ الاقتصاد السوري من الازمات المتلاحقة التي يمر بها، كما وقع الطرفان على عدد من المشاريع والتي ستتولى تنفيذها الشركات السوفيتية ومنها [9] :

1. اعداد مخطط الاستفادة من نهر الفرات لتوليد الطاقة الكهربائية كذلك تنظيم الملاحة وري الاراضي مع القيام بالأعمال اللازمة من دراسات وبحوث وكذلك اعداد الخرائط الطبوغرافية .
2. اقامة سد كمركز مائي لتوليد الطاقة الكهربائية، وخط لنقل الطاقة الكهربائية حتى حلب .

---

[7] وليد المعلم، سوريا 1918–1958 التحدي والمواجهة ، مطبعة عكرمة ، دمشق ، ط1، 1985، ص216 .

[8] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 8 ، 15 اذار 1957 ، ص 6816.

[9] اسكندر احمدوف، الاتحاد السوفيتي والعالم العربي ، ترجمة : خيري الضامن ، دار التقدم ، موسكو، 1978 ، ص146 .

3. اقامة مركز توليد الكهرباء في حوض نهر اليرموك بقدرة تقارب (3000) كيلومترات .
4. اقامة مركز لتوليد الكهرباء في منطقة بحيرة (حمص) بقدرة (3000) كيلومترات.
5. اقامة سدود ومراكز مائية لتوليد الكهرباء على نهر العاصي .
6. إعداد مخطط للاستفادة من النهر الكبير في توليد الطاقة الكهربائية .
7. اقامة مركزان لتوليد الكهرباء، قدرة كل منهما (15000) كيلومترات في كل من دمشق وحلب [10] .
8. التنقيب الجيوفيزيائي وعمليات حفر الابار واستثمار المياه لإرواء المراعي الماشية، مع توفير التجهيزات اللازمة للحفر وضخ المياه .
9. مد خط حديدي من قامشلي الى حلب بطول (500) كيلومتر .
10. انجاز اعمال الحفر والتنقيب والتحري عن البترول في المنطقة الشمالية الشرقية من سوريا .
11. انجاز اعمال الحفر والتنقيب والتحري عن المعادن (الحديد، والمنغنيز، والكروم، والاميانت) .
12. اعداد خرائط جيولوجية لسوريا بمقاييس مختلفة .
13. اقامة معمل خاص للسماد الازوتي طاقته الاستيعابية (60) طنا من الامونياك.
14. تقديم التجهيزات اللازمة لتصميم مستودع للنفط في اللاذقية بالاستفادة من المستودعات الموجودة [11] .

في كانون الاول عام 1957 وصلت اولى الشحنات المحملة بالنفط السوفيتي الى سوريا، فقد عالجت النقص الخطير في البلاد، كما وقوبلت هذه الشحنات بالابتهاج والسرور من قبل الشعب السوري، من جانب آخر فقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ان

[10] جوردن هـ توري، المصدر السابق، ص362 .
[11] المصدر نفسه، ص362 .

تجبر سوريا من خلال الضغط الاقتصادي على القبول بمشروع (ايزنهاور) [12] ، وكانت نتيجة ذلك هو اضعاف الصادرات السورية مثل (القمح، والقطن، والغزل والنسيج) وغيرها، فلاقت هذه الصادرات مقاطعة قوية بالأسواق الخارجية، وكذلك من اجل عرقلة بيع الحنطة السورية والتي تعد المادة الأساسية للتصدير، فقد وفّرت الولايات المتحدة الامريكية كميات كبيرة من الحنطة في الاسواق العالمية وبأسعار رخيصة مقارنة بالأسعار السورية للحنطة، فلم تستطيع سوريا من بيع (50) طناً من الحنطة من اصل (350 – 400) [13] الف طن للبيع، فضلا عن ذلك فقد طرحت في الاسواق العالمية كل من (ايطاليا، وفرنسا، واليونان) كميات كبيرة من القطن الامريكي وبأسعار منافسة، وقامت معامل كل من تركيا والعراق تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية بفسخ العقود المبرمة سابقاً مع سوريا حول شراء منتجات معامل النسيج السوري، كما وقاطعت الدول الأوروبية معرض دمشق الذي اقيم عام 1945 والذي اتسم بأهمية كبيرة في ذلك الوقت [14] .

عانت سوريا من الضغوط الاقتصادية الغربية والتي قادتها وخططت الولايات المتحدة من اجل النيل من الجبهة الداخلية السورية والتأثير عليها من خلال الجانب الاقتصادي ولكن سوريا تمكنت من الصمود امام تلك الهجمة بمساعدة منظومة الدول الاشتراكية، فقد زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين عشر مرات واحتلت الآلات والمكائن قسماً كبيراً من الصادرات السوفيتية الى الجمهورية العربية السورية ففي عام 1957 بلغت النسبة 47% بينما سجلت مستخرجات النفط نسبة 24%، والصفائح الحديدية نسبة 13% ، واصبح الاتحاد السوفيتي مستورداً لكثير من الصادرات الأساسية، فقبل عام 1957 لم يكن الاتحاد السوفيتي يستورد القطن من سوريا لكن في موسم عام 1957 الى عام 1958 بلغت واردات الاتحاد السوفيتي من القطن السوري نحو اكثر من 16%، اما الدول الاشتراكية

---

[12] بيير بوداغوفا، الصراع في سوريا لتدعيم الاستقلال الوطني 1945–1966، ترجمة ماجد علاء الدين ، مطبعة الصباح دمشق ، ط1، 1987، ص120 .

[13] هيلين دانكوس كارير، المصدر السابق، ص61 .

[14] بيير بوداغوفا، المصدر السابق، ص120 .

الاخرى فقد بلغت وارداتها من القطن السوري نحو 64% من جمله الكميات المتعاقد عليها حتى عام 1957 [15] .

في اذار عام 1950 رفضت سوريا قرضا من البنك الدولي بسبب الشروط المجحفة وكذلك الفائدة العالية، مما اضطر سوريا الى طلب القرض من الاتحاد السوفيتي الذي كان يراعي ظروف البلد اقتصادياً [16] .

في الثامن عشر من ايلول عام 1958 وجد الطرفان ضرورة الى تعزيز الصداقة والتعاون بين البلدين، والاهتمام بالنقل البحري بين البلدين وتم التوصل الى اتفاق على عقد اتفاقية انشاء خدمة ملاحية دائما بين الاتحاد السوفيتي وسوريا، وذلك بالقرار رقم (370)[17]، مما ادى الى تزايد الاهتمام الاقتصادي والعسكري من جانب الاتحاد السوفيتي، وعلى اثره زاد عدد المستشارين السوفيت حتى وصل العدد الى (435) مستشاراً في سوريا [18] .

تعزز التعاون السوفيتي السوري في مجال النقل الجوي لاهمية هذا القطاع، وبشكل خاص الى سوريا، فعقد الطرفان اتفاقا ذي اهمية قصوى في هذا المجال بتاريخ السادس من اذار عام 1963، اذ تضمن هذا الاتفاق على انشاء خط جوي بين البلدين من اجل نقل مختلف البضائع سواء التجارية او العسكرية، ويشكل هذا الجانب عاملا مهما في مجال النقل بين البلدين لا يقل اهمية عن النقل البحري واهمية ميناء طرطوس بالنسبة للتعاون التجاري بين البلدين، ومن اجل ترسيخ هذا الجانب تم الاتفاق على تأسيس الخطوط الجوية السورية وفق الطرق الاتية :

1. الطرق المحددة للطائرات السوفيتية : موسكو، وصوفيا، وبلغراد، ونيقوسيا، ودمشق، وبغداد، نقاط تقع العراق في كلا الاتجاهين .

---

[15] هيلين دانكوس كارير، المصدر السابق، ص67 .

[16] اولغا توغونوفا، العلاقات الدولية في المشرق العربي ، ترجمة : هشام الدجاني ، اكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي ، موسكو ، 1967، ص67 .

[17] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 13، سنة 1959م، ص 7.

[18] بيير بوداغوفا، المصدر السابق، ص115 .

2. الطرق المحددة للطائرات السورية : دمشق، واثينا، واستانبول، جنيف، وفارسوفيا، وموسكو، كذلك نقاط تقع وراء الاتحاد السوفيتي، (من نقطة الحدود منتسبيل) في كلا الاتجاهين .

شَمِلَ الاتفاق جميع الجوانب التجارية المتعلقة بنقل الاشخاص والامتعة والبضائع والبريد، وفي الثاني والعشرين من كانون الاول عام 1963 صدّقت سوريا معاهد حظر التجارب النووية في الفضاء الخارجي وتحت المياه وُقعت في موسكو بموجب المرسوم تشريعي (239) [19]، وقد وافق الاتحاد السوفيتي على تمويل جزئي لبناء سد الفرات، كذلك اشتركت موسكو ببناء شبكات السكك الحديدية واصلاح التالف منها .

صادقَ مجلس الشعب السوري في الخامس عشر من اذار عام 1966 على ثلاث اتفاقيات (اتفاق التجارة الطويل الاجل، واتفاق الدفع الطويل الاجل، واتفاق التمثيل التجاري) وذلك بحسب المرسوم التشريعي رقم (7) [20]، تهدف هذه المعاهدات الى تنمية تجارة الترانزيت بين البلدين وتسهيل الاستيراد والتصدير والاستفادة من الخبرات السوفيتية، اذ تُعفى المواد المصدرة والمستوردة من الضرائب والرسوم، مثل المواد المستوردة من الاتحاد السوفيتي : (الآلات والتجهيزات الزراعية، والجرارات، والآلات والتجهيزات الصناعية، والآلات الإنشائية للطرق، والاسمدة وخشب منشور، وانابيب فولاذية، وادوات وتجهيزات طبي، ...الخ) مقابل ان تصدر سوريا (القطن، والصوف، والحبوب، والمنسوجات المختلفة، والتبغ، ... الخ)، وبناءً عليه تم الاتفاق على التمثيل التجاري للاتحاد السوفيتي ومركزه دمشق يعمل بالنيابة عن الاتحاد السوفيتي، ويعد التمثيل التجاري جزء مهم لا يتجزأ من سفاره الاتحاد السوفيتي في سوريا [21] .

من جانب آخر فقد تمت معاملة الدبلوماسيين في سفارة الجمهورية العربية السورية في موسكو الذين يهتمون بالمصالح التجارية للجمهورية العربية السورية على أساس مبدأ

---

[19] المرسوم التشريعي (269) بتاريخ 1966/12/22، الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 2، الصفحة 349، سنة 1966 .

[20] المصدر نفسه ، العدد5، سنة 1966 ، ص4532.

[21] المصدر نفسه، العدد5، ، سنة 1966 ، ص4532.

المعاملة بالمثل في اتحاد الجمهوريات السوفيتية، بالحصانات والمزايا والحقوق نفسها التي يتمتع بها الدبلوماسيون في الممثلية السوفيتية في دمشق، وقد تم الاتفاق على ان يتم دفع الاموال بواسطة مصرف سوريا المركزي بدمشق، وفي الاتحاد السوفيتي بواسطة مصرف التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي [22] .

صَدرَ المرسوم التشريعي رقم (34) بتاريخ الرابع من ايار عام 1966 وتضمن هذا المرسوم الاتفاق بين الجانبين السوفيتي والسوري على اكمال المرحلة الاولى من مشروع توليد الطاقة الكهربائية المعتمدة على المياه من خلال سد على نهر الفرات، فتعهد السوفييت بإكمال ذلك السد، اما المرسوم التشريعي رقم (89) الصادر بتاريخ التاسع من اب عام 1966 فركز على توسيع التبادل التجاري بين البلدين وزيادة حجم الصادرات والاستيرادات وبما يساهم ويرفع الميزان التجاري للاتحاد السوفيتي وسوريا من خلال زيادة حجم السلع والبضائع المتبادلة بين الطرفين [23] .

حظي بناء مجمع الطاقة المائية على نهر الفرات بأهمية كبيرة، فقد اسهم هذا المجمع بزيادة معدلات التنمية في سوريا، وحسب الاتفاقية التي توصل لها الطرفان، ففي شهر نيسان من عام 1966 تعهد الاتحاد السوفيتي لسوريا بان يقدم يد العون في بناء سد الفرات مع تقديم قرض، ان انجاز هذا المشروع يؤدي الى مضاعفة مساحات الاراضي المزروعة كما وقد تزداد طاقة المحطات الكهربائية (اربع مرات) مقارنة مع الطاقة الموجودة حالياً، ولكن ظلت مسألة بناء السد معلقة لعدة سنوات ثم عقدت بعد ذلك الحكومة الألمانية اتفاقية مع سوريا لتمويل بناء السد وكذلك تقديم المساعدة الفنية، ولكن لم تتم هذه الاتفاقية حسب ما طمحت له الحكومة السورية وانما ارادت المانيا من خلال ذلك الضغط على سوريا من اجل تحقيق مكاسب استعمارية عديدة [24] .

---

[22] رنا عادل سميا، العلاقات السورية – السوفيتية 1946–1985، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق، كلية الاداب، 2015، ص119.

[23] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد89، الصفحة 10239، سنة 1966 .

[24] بيير بوداغوفا، المصدر السابق، ص114 .

بعد ذلك تم الاتفاق بين الاتحاد السوفيتي وسوريا على السماح للخبراء السوفييت بالتنقيب عن المعادن الموجودة (كالحديد، والمنغنيز، والملح الصخري)، وكذلك تحديد خارطة سوريا الجغرافية، من اجل وضع أسس التخطيط لتطوير البلد اقتصادياً وفنياً [25] .

ارتفع حجم التبادل التجاري بين السوفييت وسوريا في الجوانب التجارية والاقتصادي، كما اخذ التعاون بين البلدين منحى جديد بعد شكوك حول وجود احتياطات من المعادن في سوريا سوف تغطي حاجة البلاد الفعلية ولربما حتى يتمكنوا من تصديرها الى خارج سوريا، فتح اصدار المرسوم التشريعي رقم (63) [26] واعقبه اصدار المرسوم التشريعي رقم (132) [27] بتاريخ الثالث عشر من ايلول عام 1967، اذ تم تجديد وتمديد الاتفاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين والاتفاقات بين المؤسسة العامة للكهرباء والمؤسسة الاتحادية للاستيراد والتصدير السوفيتية [28] .

وفي الثالث والعشرين من كانون الثاني عام 1969 تم التصديق على العقد رقم (123 – 9939) المبرم بتاريخ 1968، بين المؤسسة العامة للكهرباء والمؤسسة الاتحادية السوفيتية للاستيراد والتصدير لتوريد القطع التبديلية للوحدات والتجهيزات اللازمة لمعمل توليد الرستن المائي [29] .

قَدّمَ الاتحاد السوفيتي بموجب الاتفاقيات التي وقعها مع سوريا المساعدة في بناء (مصنع السماد الازوتي) في حمص، وفي تمديد الخط الحديدي بين (القامشلي –حلب – اللاذقية) وبناء خزانات للنفط، وقد قام الخبراء الجيولوجيون السوفييت بالتنقيب عن المعادن موجودة في مدينة تدمر، واكتشفوا رسوبات غنية من الفوسفات، كما قام فريق من خبراء النفط السوفييت بالتنقيب في الشمال الشرقي من البلاد في منطقة رميلان، وكراتشوك [30] .

---

[25] بيير بوداغوفا، المصدر السابق، ص151 .

[26] المرسوم التشريعي (63) في 1967/5/16، الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 20، سنة 1967، ص6357.

[27] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 64 ، سنة 1967 ، ص 11615.

[28] رنا عادل سميا ، المصدر السابق ، 120 .

[29] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 64، سنة 1967 ، ص 11615،.

[30] محمد حبيب صالح واخرون، قضايا عالمية معاصرة، مطبعة الداوودي، دمشق، 1999، ص249 .

وفي الخامس والعشرين من شباط 1969 تم العمل على تحسين وتوسيع الاتصالات اللاسلكية البرقية بين الاتحاد السوفيتي وسوريا، بموجب المرسوم التشريعي رقم (84) [31]، وتجديد الاتفاقيات المبرمة في السنوات السابقة الخاصة بتمديد اتفاق التجارة طويل الاجل واتفاق المدفوعات، فكانت من ضمن البضائع المستورد الى سوريا الآلات الزراعية والجرارات وتجهيزات صناعية وسيارات ووسائل نقل اخرى، بالمقابل فان سوريا تصدر الى الاتحاد السوفيتي (البترول الخام، والقطن، والصوف، والتبغ، وزيت الزيتون) من خلال المرسوم التشريعي رقم (135) [32] بتاريخ السادس عشر من تموز عام 1970 .

دعمت العلاقات الاقتصادية والعسكرية السوفيتية السورية باتفاقات ومعاهدات بين البلدين ادت بشكل كبير الى استفادة البلدين ومصالح مشتركة بينهما لتحقيق اكبر قدر من المكاسب، ووجدت سوريا في الاتحاد السوفيتي ظهير قوي ومهم لها في مواجهة المؤامرات والمخططات التي تقودها (اسرائيل) والولايات المتحدة الامريكية من اجل اضعاف سوريا واجبارها على اللحاق والركوب في قطار التطبيع الذي انطلق مع اتفاقية كامب ديفيد واخواتها [33] .

التزمت المؤسسات السوفيتية بموجب البروتوكول الموقع في العاشر من شباط عام 1971 بتوريد القطع التبديلية لآليات النقل السوفيتية الصنع المستوردة من قبل، وكذلك مشاريع اخرى كان الاتحاد السوفيتي قد نفذها من قبل، فضلا عن اعلان الاتحاد السوفيتي موافقته على تقديم المعونة الاقتصادية والفنية اللازمة من اجل توسيع مصنع الزجاج ومخبر التيار ذي التوتر العالي، ومركز الابحاث العلمية الجيولوجية الخاصة بالنفط، منا وافق الاتحاد السوفيتي على توريد وحدات اطفاء الحرائق في حقول آبار النفط، وقد اتفق الجانبان على احجام ومواعيد وشروط الائتمان الخاصة بهذه المشاريع في ما بعد [34] .

---

[31] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 13، سنة 1969 ، ص5354،.

[32] المصدر نفسه، العدد 30، سنة 1970، ص1636 .

[33] المصدر نفسه، العدد 7 ، سنة 1971، ص1185 .

[34] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 7، سنة 1971 ، ص1186.

وفي الخامس والعشرين من شباط عام 1972 اتفق الجانبان على المساعدة السوفيتية في تطوير صناعة انتاج النفط السوري بهدف توسيع اعمال الاستكشافات وتنفيذ البحث العلمي عن النفط الذي كانت من اهم مناطق تواجده دير الزور والحسكة وحمص واللاذقية، فضلا عن تقديم المساعدة والعون في بناء خط حديدي يربط دمشق – حمص، بعد ان تم تنفيذ خط حديد اللاذقية – قامشلي، وقد كان للخبراء السوفييت الفضل الاكبر في تنفيذ هذه المشاريع [35] .

ساهمت الزيارات المتبادلة بين المسؤولين السوفييت والمسؤولين السوريين لاسيما تلك الزيارات التي ترأسها حافظ الاسد في وضع اسس لتعاون حقيقي وجوهري بين الطرفين وتحقيق تحالف استراتيجي مبني على واقع حقيقي ومصالح مشتركة بين الجانبين، فأنشأت السدود وابرزها سد الطبقة الكهرومائية، والذي يعد من اهم مشاريع التنمية في الشرق الاوسط [36] .

وفي الثامن والعشرين من تشرين الثاني عام 1982 تم تطوير اتفاق التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي، بموجب قانون رقم (24) [37]، والذي نُظّم فيه القرض الذي حصلت عليه سوريا من الاتحاد السوفيتي بمبلغ (90) مليون روبل بفائدة سنوية قدرها (4%) من اجل تسديد نفقات المؤسسات السوفيتية المتعلقة تقديم المساعدات الفنية والاقتصادية [38] .

تم التصديق على اتفاق تبادل البضائع مع الاتحاد السوفيتي للأعوام (1981–1985) بموجب المرسوم التشريعي رقم (11) بتاريخ الثالث من نيسان عام 1982، وفي التاسع والعشرين من ايلول عام 1983 تم التصديق على البروتوكول الموقع بموجب قانون رقم (18) بين الاتحاد السوفيتي ومؤسسة الطيران السوري ومنظمة التجارة الخارجية (افيا

---

[35] المصدر نفسه، العدد 7، سنة 1971 ، ص1186.

[36] ستولياروف ل.ف، البلدان العربية والعلاقات والاقتصادية الخارجية، ترجمة : احسان اسحق، مكتبة ميسلون، دمشق، 1982، ص6 .

[37] حسين عبد ربه، العلاقات الثقافية والاقتصادية العربية السوفيتية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1990، ص122.

[38] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 49، سنة 1982 ، ص455 .

أكسبورت) في اتحاد الجمهوريات السوفيتية، والذي تم بموجبه شراء ثلاث طائرات طراز (تيو-154) وكذلك مواد وقطع تبديلية ومحركات احتياطية[39] .

تأسيساً على ما تقدم فقد حرصت سوريا من خلال توطيد علاقتها السياسية مع الاتحاد السوفيتي على تعزيز التعاون الاقتصادي معه، من خلال عقدها الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية المشتركة التي تهدف الى النهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد، وما يتطلبه ذلك من رغبه في الحصول على الخبرة الفنية والتقدم التكنولوجي الحديث الذي وصل اليه السوفييت .

المصادر

1. بوداغوفا ، بيير ، (1978)، الصراع في سوريا لتدعيم الاستقلال الوطني (1945-1966)، ط1، ترجمة: ماجد علاء الدين وانيس المتنبي ، مطبعة الصباح ، دمشق ، سوريا.
2. توري ، جوردون هـ ، (1969)، السياسة السورية والعسكريون (1945-1958)، ط2، ترجمة : محمود فلاحه، دار الجماهير ، القاهرة.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، العدد 32، سنة 1955.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 13، سنة 1959م.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 13، سنة 1969م.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 30، سنة 1970م.
7. الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 48، سنة 1983م.
8. الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 49، سنة 1982م.
9. الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 64 ، سنة 1967م.
10. الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 7، سنة 1971م.
11. الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 8 ، سنة 1957م.
12. الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد89، سنة 1966م.
13. الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 2، سنة 1966م. المرسوم التشريعي (269) بتاريخ 1966/12/22م.

[39] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 48، سنة 1983، ص1267 .

14. الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 20، سنة 1967م. المرسوم التشريعي (63) في 1967/5/16.
15. الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 5، سنة 1966م.المرسوم التشريعي (269) بتاريخ 1966/12/22م.
16. دانكوس ، هيلين كارير ، (1973)، السياسة السوفيتيه في الشرق الأوسط ، ترجمة : اسكندر احمدوف ، بيروت.
17. سميا ، رنا عادل ، (2015)، العلاقات السورية – السوفيتية 1946م–1985م، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق، كلية الآداب.
18. صالح ، محمد حبيب واخرون، (1999)، قضايا عالمية معاصرة، مطبعة الداوودي، دمشق.
19. عبد ربه ، حسين ، (1990)، العلاقات الثقافية والاقتصادية العربية السوفيتية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.
20. ل.ف ، ستولياروف ، (1982)، البلدان العربية والعلاقات والاقتصادية الخارجية، ترجمة : احسان اسحق، مكتبة ميسلون، دمشق.
21. م.م.ن.س ، د.ش 6، ج 7، اذار عام 1957م.
22. المعلم ، وليد ، (1985) سوريا ما بين (1918–1958) التحدي والمواجهة ، ط2، مطبعة عكرمة ، دمشق.
23. نوغونوفا ، اولغا ، (1967)، العلاقات الدولية في المشرق العربية ، ترجمة: هشام الدجاني ، اكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي ، موسكو.